



التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة: الواقع و التحديات و الدروس المستفادة منها بالنسبة للجزائر

The Takaful insurance in the United Arab Emirates: the current situation, the challenges, and the lessons for Algeria

بشكر إلهام*، جامعة باجي مختار عنابة، ilhem.bechker@univ-annaba.dz

المؤلف المرسل: بشكر إلهام	تاريخ النشر: 2023/06/19	تاريخ القبول: 2023/06/17	تاريخ الارسال: 2023/02/12
---------------------------	-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة كونها من التجارب الرائدة ومختلف العراقيل التي تقف أمام نجاحه. من ناحية أخرى تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على واقع التأمين التكافلي في الجزائر (شركة "سلامة للتأمين الجزائر") سعياً لاستخلاص الدروس من التجربة الإماراتية. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هيئة التأمين في الإمارات كان لها دور بارز في نجاح التأمين التكافلي في الدولة من خلال وضع القوانين، إصدار التعليمات المالية المنظمة للأنشطة المالية، الفنية، الاستثمارية... إلخ. لكن ورغم ما تحقق تبقى شركات التأمين التقليدية المسيطرة على سوق التأمين في الإمارات وهو الحال بالنسبة للجزائر. وإذا أرادت الجزائر تطوير التأمين التكافلي فلا بد لها من وضع القوانين والتشريعات المنظمة له، ناهيك عن نشر ثقافة التأمين التكافلي داخل المجتمع و السماح بإنشاء شركات تأمين تكافلي تعمل حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية. **الكلمات المفتاحية:** التأمين التكافلي، هيئة التأمين، الإمارات، شركة "سلامة للتأمين الجزائر"، الواقع والتحديات.

Abstract:

This study aims at focusing on the current situation of the Takaful insurance in the UAE as it pioneered it, and the obstacles blocking its success. Moreover, the study aims at tackling the current situation of the Takaful insurance in Algeria (the "Algeria Salama insurance" Company), in order to draw lessons from the Emirati experience.

The results show that the insurance committee in the UAE has a prominent role in the success of the Takaful insurance by setting regulations and issuing financial provisions. However, the conventional insurance companies still hold the keys of the insurance market in the UAE similarly to Algeria. If Algeria wants to boost the Takaful insurance, it must enact the laws and the regulations that organize it; in addition to the awareness rose about the Takaful insurance and authoring the establishment of the new Takaful insurance companies that abide by the Islamic Sharia .

Keywords: The Takaful insurance- the insurance committee- the UAE- the "Algeria Salama insurance" Company- the current situation and the challenges.

1. مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة نمواً مطّرداً ومتسارعاً في الصناعة المالية الإسلامية بأركانها الثلاثة: البنوك الإسلامية، أسواق المال والصكوك وقطاع التأمين التكافلي. لقد وصل حجم صناعة التكافل العالمية إلى 46 مليار دولار في 2017، كما بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي حوالي 306 مؤسسة في العالم، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل عبر ما لا يقل عن 45 دولة في العالم، وتبلغ حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 27% من عدد مؤسسات التكافل. تعمل بكل الدول العربية مؤسسات تأمين تكافلي حتى بالدول التي لم يصدر بها بعد قوانين لتنظيم عمل مؤسسات التكافل، حيث تسهم شركات التأمين التكافلي في دعم القطاع المالي غير المصرفي، كما يتوقع أن يكون لها دور في تحقيق الاستقرار المالي بالدول العربية.

ومن بين الدول العربية التي إهتمت بالتأمين التكافلي نجد دولة الإمارات العربية حيث تعتبر من أكثر الدول نمواً في هذا القطاع حيث ارتفع عدد الشركات الإماراتية التي تقدم منتجات وخدمات التأمين التكافلي إلى 12 شركة وذلك رغم التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما تعتبر الإمارات سباقة على المستويين العربي والإقليمي في تنظيم عمل صناعة التأمين التكافلي، إذ أصدرت هيئة التأمين في السنوات الماضية حزمة من التشريعات والقرارات لتنظيم أعمال شركات التأمين التكافلي منها نظام التأمين التكافلي والذي يعد الأول من نوعه عربياً والأكثر شمولية على مستوى الدول الإسلامية. ورغم التطورات التي حدثت على قطاع التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة إلا هناك جملة من التحديات التي تواجهه لعل أبرزها المنافسة القوية من قطاع التأمين التقليدي.

من بين الدول الأخرى التي إهتمت بالتأمين التكافلي أيضاً نجد الجزائر رغم حداثة تجربتها في هذا المجال، وها هي تسعى مؤخراً من خلال مشروع قانون المالية 2020، إلى اقتراح يسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي إستجابة لطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة مثل هذا النشاط و دعم البنوك لتطوير منتجات مصرفية بديلة.

كذلك عند الحديث عن التأمين النكافلي في الجزائر تظهر شركة واحدة تقوم بذلك ألا وهي شركة "سلامة للتأمينات بالجزائر" والتي تحتكر السوق في هذا المجال من جهة وتواجه منافسة شديدة من شركات التأمين التقليدية.

1.1. طرح الإشكالية: مما تقدم سابقاً تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة وما هي مختلف العراقيل التي تحد من تطوره؟ وما هي

الدروس المستفادة بالنسبة للجزائر؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية السابقة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آلية عمل التأمين التكافلي؟
- هل استطاعت شركات التأمين التكافلي السيطرة على سوق التأمينات في الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي العراقيل التي تواجه التأمين التكافلي في الجزائر؟ وكيف يمكن الإستفادة من التجربة الإماراتية؟

3.1. الفرضيات:

- إن آلية عمل التأمين التكافلي معقدة وتتطلب وجود العديد من الأطراف.
- تسيطر شركات التأمين التكافلي على سوق التأمين في الإمارات العربية المتحدة.
- يرجع سبب عدم نجاح التأمين التكافلي في الجزائر إلى غياب ثقافة التأمين التكافلي بين أفراد المجتمع.

4.1. أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الأهمية المتزايدة للتأمين التكافلي على مستوى العالم من جهة وعلى مستوى الدول الإسلامية من جهة ثانية؛
- محاولة فهم الأسباب التي جعلت من الإمارات دولة رائدة في مجال التأمين التكافلي و الوقوف على العراقيل التي تواجهها في هذا المجال؛

- محاولة تسليط الضوء على تجربة الجزائر في قطاع التأمين التكافلي من خلال شركة "سلامة للتأمينات الجزائر" والوقوف على أهم العراقيل التي تحد من نمو قطاع التأمين التكافلي فيها و السعي للاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة.

5.1. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة مع الإشارة إلى دور هيئة التأمين الإماراتية في جعل الدولة واحدة من التجارب الرائدة في هذا المجال. كذلك الوقوف على مختلف العراقيل والتحديات التي يواجهها القطاع في البلد.

- تهدف هذه الدراسة أيضا لتسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في الجزائر ومختلف العراقيل التي تحد من تطوره و محاولة الاستفادة من تجربة الإمارات العربية قصد التذليل من تلك الصعوبات و إيجاد الحلول الممكنة لها.

6.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع حيث تم عرض تجربة الإمارات و الجزائر فيما يتعلق بالتأمين التكافلي للوقوف على مختلف التحديات التي تواجه البلدين، ومحاولة فهم أسباب نجاح دولة الإمارات في هذا المجال لإستخلاص الدروس بالنسبة للجزائر. كما تم تحليل مختلف البيانات المتحصل عليها بخصوص الموضوع من مختلف المصادر المتاحة.

7.1. الدراسات السابقة:

تم الإستعانة بالعديد من المقالات و الدراسات و التقارير لتحليل هذا الموضوع من بينها:

- دراسة إشراق بن الزاوي، و نوال بن عمارة، (2020)، مقال يحمل عنوان: متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي-دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة 2013-2016. قامت الباحثتان بدراسة شركة سلامة للتأمين التكافلي قصد التعرف على آليات عمل هذه الشركة و أدائها و استنتاج المتطلبات اللازمة لتطوير تلك الآليات بغرض تحسين أداء هذه الشركة وزيادة الإهتمام بهذه الصناعة و التوجه نحوها. توصلت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي بالجزائر عموما وبشركة سلامة خصوصا لازالت صناعة ناشئة تعاني من

العديد من الصعوبات أبرزها غياب الإطار القانوني المنظم لهذه الصناعة ونقص الثقافة التأمينية التكافلية ومحدودية المنتجات المقدمة. قدمت الدراسة جملة من التوصيات أبرزها أنه على شركة سلامة تطوير العديد من الجوانب من بينها الجانب القانوني و الشرعي والفني و المالي من خلال تطبيق الأساليب الفنية والتقنية الحديثة و تأهيل الموارد البشرية، وتنويع قنوات استثمار الأموال ضمن الشركة وفق أسس شرعية، قصد توفير البيئة الملائمة لتنمية هذه الصناعة و جذب عدد كبير من العملاء.

- دراسة إلياس بدوي و جوادي سميرة (2021)، والتي تحمل عنوان: واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي-دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر-. عالجت الدراسة موضوع التأمين التكافلي الذي تعتبره أحد الركائز الأساسية في الصناعة المالية الإسلامية وملازما لها في الكثير من المجالات، وقد عرف التأمين التكافلي نموا متسارعا و انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. توصلت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي عرفت تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة قصيرة من الزمن مقارنة بنمو صناعة التأمين التقليدي، إلا أنه بالرغم من ذلك لا تزال الأرقام المسجلة لا تعكس القدرات الحقيقية الممكن إنجازها وهذا راجع للعديد من الأسباب من أبرزها القيود القانونية والتشريعية.

8.1. خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث عناصر أساسية وهي الإطار النظري للتأمين التكافلي كعنصر أول في حين خصص العنصر الثاني لتناول واقع وتحديات التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة، أما العنصر الثالث فقد تناول واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر و الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية.

2. الإطار النظري للتأمين التكافلي:

1.2. تعريف التأمين التكافلي (التأمين التعاوني، التأمين الإسلامي): يمكن عرض التعاريف التالية:

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التأمين التعاوني على النحو التالي: "هو نظام يقوم على تبرع المشاركين فيه بكل أو جزء من الإشتراكات المقدمة لدفع تعويضات الأضرار التي تقع لبعضهم و اقتصار دور الشركة على إدارة أعمال التأمين واستثمار أموالها (بونشادة ، 2011).

- "هو عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص، يسمون أنفسهم هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بإلتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى القسط أو الإشتراك، تحدده وثيقة التأمين أو عقد الإشتراك، وتتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين و استثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا(أو مبلغا معلوما مقدما بإعتبارها وكيلا أو هما معا) (حضري و بغداوي، 2012، صفحة 02).

2.2. دوافع نمو التأمين التكافلي:

من بين الدوافع التي جعلت التأمين التكافلي ينمو ما يلي:

- ✓ توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ النمو الهائل في القطاع المالي الإسلامي؛
- ✓ الإصلاحات التشريعية التي تبنتها بعض الدول على غرار السعودية و جمهورية السودان و اللتان جعلتا التأمين التكافلي الصيغة التأمينية الوحيدة في البلد؛
- ✓ تشجيع بعض الدول على الاستثمار في مجال التأمين التكافلي على غرار كل من ماليزيا، الكويت، قطر والإمارات العربية المتحدة؛
- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني في العالم الإسلامي، وهيمنة فئة الشباب الواعي المثقف على التركيبة السكانية؛
- ✓ تدني حجم الإنفاق على التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي؛
- ✓ تصاعد وتيرة النمو الصناعي و التجاري لدى الدول المهتمة بصناعة التكافل (شيخ، لعبيدي، و فقير، 2017، صفحة 07).

3.2. آلية عمل التأمين التكافلي: يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- ✓ يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس الهبة بشرط العوض للتعاون على توزيع الأخطار؛
- ✓ تدفع الإشتراكات على أساس التملك للصندوق، هذا الأخير له شخصية اعتبارية مستقلة تمكنه من تملك الأموال و استثمارها حسب اللوائح المنظمة لذلك؛
- ✓ تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بالأجر؛
- ✓ يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالإستثمار أو نصيب من الربح إن كانت مضاربة (شيخ، لعبيدي، و فقير، 2017، صفحة 06).

4.2. أهمية التأمين التكافلي: يمكن حصر أهمية التأمين التكافلي في النقاط التالية:

- ✓ له أثر إيجابي لحماية وسائل الإنتاج وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانتة. تسمح التغطية التأمينية باستمرار العمليات الصناعية والإنتاجية؛
- ✓ يساهم التأمين التكافلي في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطيات التأمينية المتعلقة بالإستثمار الفلاحي كالمعدات و التجهيزات الفلاحية ووسائل النقل، بالإضافة إلى التأمين ضد الأخطار الفلاحية التي تصيب المحصول (كوارث طبيعية، الأمراض التي تصيب النباتات، تأمين الثروة الحيوانية... إلخ)؛
- ✓ يمكن أن يساهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تغطيات التكافل الطبي مثلا أو تحمل نفقات العلاج خاصة في الأمراض المزمنة، تغطية البطالة، حماية الدخل، تغطيات الوفاة، نظام المعاشات والتقاعد؛
- ✓ للتأمين دور كبير في تحقيق مصلحة النفس، النسل والمال، وذلك من خلال الدور الذي يؤديه التأمين الصحي و تأمين المعاشات و العجز والوفاة، مصاريف التعلم... إلخ. ويسهم التأمين التكافلي في حفظ المال من خلال التأمين على الحياة المختلط، تأمين السرقة والحريق، التأمين البحري، تأمين السيارات والممتلكات، تأمين ضمان الصادرات و الإستثمار و التأمين الزراعي... إلخ؛

✓ تقوم شركات التأمين التكافلي بتعبئة المدخرات فهي تستحوذ على نسبة معتبرة من مدخرات الأفراد مما يجعلها تشكل وعاء ماليا آخر منافسا لودائع البنوك من جهة، وللمدخرات المالية التأمينية حيث تعمل شركات التأمين التقليدي من جهة أخرى. تقوم شركات التأمين التكافلي على إعادة توظيف أو استثمار الفوائض المالية في أوعية استثمارية غير مخالفة للأحكام الشرعية الإسلامية (بونشادة، العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، 2011)؛

✓ تقوم شركات التأمين التكافلي بتمويل المشاريع التنموية من خلال الاستثمار فيها مباشرة، سواء بشكل منفرد أو ضمن مجموعة على شكل مساهمة عامة أو خاصة، إضافة إلى الدخول في محافظ استثمارية تنظمها البنوك الإسلامية أو الجهات الأخرى المنظمة للعملية الاستثمارية (لعلمي، زعفران، و بن شني، صفحة 07)؛

✓ يبرز التأمين التكافلي الإسلامي كمحرك مهم من محركات نمو صناعة التأمين في الدول العربية والإسلامية، ويقدم خدمات ومنتجات رائدها في ذلك توزيع المخاطر في المجتمع والاقتصاد، ويعمل في نفس الوقت على توظيف الأموال (حصيلة أقساط التأمين التكافلي الإسلامي) في نشاطات اقتصادية حقيقية بعيدا عن المضاربة في الأسواق، ويسهم بتوفير مزيد من فرص العمل وزيادة الانتاجية، ويمتد أواصر التعاون في المجتمع وتنويع المخاطر وتوزيعها (الزبيدي، 2013)؛

✓ تسهيل تبادل وسائل الإئتمان: هذا الدور تقوم به هيئات التأمين التعاوني عبر طرحها للبرامج التكافلية والتأمينية التي ستساعد على تبادل وسائل الإئتمان بين الممولين و طالبي التمويل؛

✓ حماية المستثمرين عبر طرح هيئات التأمين التعاوني لتغطيات تحمي المستثمر نفسه من مسؤوليات و التزامات قانونية لصالح الغير وتحمي المال المستثمر من قبل المستثمر (تأمين العمال، تأمين أخطار المقاولين، تأمين أخطار التركيب من آليات وماكينات خاصة بالمصنع...إلخ)؛

✓ توفير موارد مالية للميزانية العامة للدولة من خلال الرسوم التي تفرضها الدولة على هيئات التأمين التكافلي التي تقوم بدورها لتوريدها لإدارة الضرائب. والضرائب التي تدفعها شركات التأمين التكافلي عن أرباحها؛

✓ تسهم هيئات التأمين التكافلي في حركة ورصيد ميزان المدفوعات للدولة و ذلك عن طريق إعادة التأمين للخارج. فهيئات التأمين التكافلي تقوم بتأمين نفسها في هيئات تأمين عالمية تدفع لها أقساط إعادة التأمين في صورة عملات أجنبية. بالإضافة لذلك فإن هيئات إعادة التأمين الوطنية تتسلم من شركات إعادة التأمين في الدول الأخرى أقساط إعادة التأمين و التي تتم أيضا تسويتها بالعملة الأجنبية (معمر قوادري و الحاج نعاس، 2012، صفحة 15).

3. واقع وتحديات التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة:

تحسن ترتيب الإمارات العربية عالميا على مدار السنوات الماضية من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، ليصل إلى المرتبة 36 عام 2017 مقارنة بالمرتبة 44 عام 2013، فيما وصل ترتيب الإمارات من حيث إنتشار التأمين إلى المرتبة 42 عام

2017 مقارنة بالمرتبة 64 سنة 2013. ويتصدر سوق الإمارات أسواق الدول العربية و شمال إفريقيا MENA من حيث الأقساط المكتتبة خلال السنوات العشر الأخيرة.

1.3. نظرة على قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة :

سيتم تقديم نظرة مختصرة على قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة وذلك خلال سنة 2018:

✓ حتى نهاية سنة 2018 بلغ عدد الشركات التأمين العاملة في دولة الإمارات 62 شركة منها 35 شركة تأمين وطنية و 27 شركة أجنبية، فيما بلغ عدد الشركات التي تزاوّل جميع فروع التأمين (تأمين الأشخاص، وعمليات تكوين الأموال و تأمين الممتلكات و تأمين المسؤوليات) ما مجموعه 15 شركة وطنية و 02 شركة أجنبية، وبلغ عدد الشركات التي تزاوّل فروع تأمين الممتلكات و تأمين المسؤوليات فقط، 15 شركة وطنية و 17 شركة أجنبية، عدد شركات التأمين التي تزاوّل تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال فقط 03 شركات وطنية و 09 شركات أجنبية. في حين بلغ عدد الشركات التي تزاوّل تأمين ائتمان الصادرات فشركة وطنية واحدة، أما عدد شركات التأمين التكافلي فبلغ عددها 12 شركة وهي كلها شركات إماراتية؛

✓ وصل عدد العاملين في القطاع 9640 موظفا منهم 1316 موطنا بنسبة 13% (تجارة واستثمار، 2019)؛

✓ بلغ حجم الأقساط المكتتبة لجميع فروع التأمين 43,7 مليار درهم (حوالي 11,9 مليار دولار أمريكي)؛

✓ ما يبرز الدور الحيوي لقطاع التأمين هو حجم الأموال المستثمرة فيه و التي بلغت ما قيمته 63 مليار درهم (17,32 مليار دولار) تتركز 38% منها في الأسهم والسندات و بنسبة 28% في الودائع، فيما بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين الوطنية مليار درهم؛

✓ تظهر البيانات أن قطاع الأنشطة المالية و التأمين قد حققا معا نسبة مساهمة بلغت 9,2% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو 4,5% سنة 2017؛

✓ بلغ نصيب الفرد من أقساط التأمين في نهاية 2018 ما قيمته 4570 درهما مقارنة بـ 4753 درهما عام 2017، وما قيمته 2346 درهما عام 2007؛

✓ بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في جميع فروع التأمينات الممتلكات و المسؤوليات 15,1 مليار درهم كانت حصة الشركات الوطنية منها 11,3 مليار درهم (74,6%) وحصة الشركات الأجنبية منها 3,8 مليار درهم (25,4%)؛

✓ بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في جميع فروع تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال 9,5 مليار درهم (2,59 مليار دولار) كانت حصة الشركات الوطنية منها 2,2 مليار درهم (600 مليون دولار) وبنسبة 23,2%، حصة الشركات الأجنبية فيها 7,3 مليار درهم (1,99 مليار دولار) بنسبة 76,8%؛

بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في فرع التأمين الصحي 9,1 مليار درهم، كانت حصة الشركات الوطنية منها 14,2 مليار درهم وبنسبة 74,4% وحصة الشركات الأجنبية 4,9 مليار درهم وبنسبة 25,6%؛

✓ بلغت النسبة العامة للاحتفاظ بالأقساط لقطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 ما نسبته 62,8% مقارنة بـ 62,1% سنة 2017 (وكالة أنباء الإمارات، 2019).

2.3. دور هيئة التأمين في النهوض بقطاع التأمين التكافلي:

تولي هيئة التأمين اهتماما خاصا بقطاع التأمين التكافلي من خلال العمل على تعزيز دوره الحيوي في ضمان الأشخاص و الممتلكات و المسؤوليات جنبا إلى جنب مع قطاع التأمين التقليدي، حيث ينظر إلى هذا القطاع أنه يعد إحدى أبرز الخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية و التي تستهدف شرائح معينة من عملاء التأمين.

قصد وضع الأطر القانونية لترسيخ التأمين التكافلي تم إصدار القرار رقم 04 لسنة 2010 بشأن نظام التأمين التكافلي لتصبح الإمارات أول دولة عربية تضع تشريعا تنظيما لصناعة التأمين التكافلي.

وقد نص القرار على عدم جواز ممارسة شركات التأمين التجاري لنشاط التأمين التكافلي من خلال ما يعرف باسم الشباك الإسلامي واشترط القرار على مؤسسي شركة التأمين أن يقرروا منذ البداية ما إذا كانوا يريدون تأسيس شركة تأمين اعتيادية أو شركة تأمين تكافلي.

شدت هيئة التأمين على ضرورة أن تراعي شركات التأمين التكافلي أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وأعمالها التأمينية والاستثمارية بشكل تام كما فرضت الهيئة استحداث وظيفة المراقب الشرعي في داخل كل شركة تأمين تكافلي إلى جانب لجان الرقابة الشرعية التي تشكل في إطار كل شركة تأمين تكافلي ومنحت هيئة التأمين شركات التأمين مهلة عام لتوفيق أوضاعها حتى تستجيب مع الشروط الموضوعية.

ومنعت هيئة التأمين الجمع بين ممارسة التأمين التكافلي العائلي (التأمين على الحياة) والتأمين التكافلي للممتلكات والمسؤوليات (التأمينات العامة) في شركة واحدة ومنحت شركات التأمين التكافلي التي تمارس النوعين نفس المهلة المعطاة لشركات التأمين الأخرى لتوفيق أوضاعها بموجب أحكام القانون رقم (6) لسنة 2007.

ونص قرار هيئة التأمين على أهمية أن تقوم الشركات التي تمارس نوعي التأمين المشار إليهما سابقا أن تفصل فصلا تاما بين هذين النوعين سواء من حيث حسابات المشتركين أو المخصصات الفنية أو الجوانب الاستثمارية وحتى على مستوى العاملين في الشركة إلى حين تطبيق انتهاء المهلة الممنوحة لعدم الجمع.

بالنسبة لهيئة التأمين فقد نص قرارها على الفصل بين وثيقة عضوية الاشتراك في التأمين التكافلي ووثيقة التأمين التكافلي حيث:

✓ وثيقة عضوية الاشتراك في التأمين التكافلي: توضح الجوانب الرئيسية للعلاقة التعاونية التي تنطوي عليها عملية التأمين التكافلي؛

✓ وثيقة التأمين التكافلي تأتي على الشروط المتعلقة بالعلاقة الثنائية بين الشركة والمشارك (المستأمن) وهذا يشكل ميزة للتنظيم الإماراتي.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى يتم تأسيس شركة للتأمين التكافلي يجب أخذ موافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع، و يمكن أن تتعامل شركة التأمين التكافلي مع كل من شركات إعادة التأمين التكافلي وشركات إعادة التأمين كما

أعطى النظام الذي أصدرته هيئة التأمين مهلة قدرها سنة واحدة من تاريخ العمل به لشركات التأمين التكافلي القائمة حالياً لتوفيق أوضاعها مع أحكام النظام الجديد.

بادرت هيئة التأمين في نهاية عام 2014 إلى إصدار التعليمات المالية المنظمة للأنشطة المالية والفنية والاستثمارية والمحاسبية لشركات التأمين التكافلي والتي تهدف إلى حماية حقوق مشتركى التأمين التكافلي وحماية الشركات نفسها من المخاطر المستقبلية مما أعطى للإمارات الأسبقية أيضاً على مستوى الشرق الأوسط في تبني أحدث متطلبات قياس الملاءة المالية وبما يحاكي النموذج الأوروبي. و في ظل استمرار النمو الاقتصادي في الإمارات وتدفق الاستثمارات الأجنبية فإن هيئة التأمين تدرس العديد من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى استكمال وتعزيز القواعد القانونية والفقهية لمسيرة التأمين التكافلي في الإمارات ودفعها نحو مزيد من التطور والتقدم (الاقتصاد الإسلامي، 2015).

و تعتبر الإمارات صناعة التأمين الإسلامي ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد، فالإنجاز الأبرز لتجربة التأمين التكافلي يتمثل في نجاح هذا الأخير في مواكبة المستجدات المعاصرة في مجال المعاملات المالية وتقديم البدائل الملائمة وعلى احتواء جميع متطلبات الحياة الاقتصادية ومتغيراتها ومواجهة الأزمات والتحديات دون الإخلال بضوابط الشريعة. عقدت هيئة التأمين سلسلة من الندوات مع المسؤولين عن شركات التأمين التكافلي وكذلك رؤساء وأعضاء لجان الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي لشرح نظام التأمين التكافلي وآليات تطبيقه.

3.3. التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تولي هيئة التأمين اهتماماً خاصاً بقطاع التأمين التكافلي وذلك بهدف تعزيز دوره الحيوي في ضمان الأشخاص و الممتلكات و المسؤوليات جنباً إلى جنب قطاع التأمين التقليدي.

تحرص هيئة التأمين على أن تقوم كل من شركات التأمين وشركات التأمين التكافلي بالعمل على تنويع منتجاتها في كافة فروع التأمين واستحداث التغطيات التأمينية بشكل مستمر بما يتناسب وحاجات العملاء.

تشير المؤشرات إلى تنامي دور قطاع التكافل في صناعة التأمين بالدولة، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل جميع شركات التأمين التكافلي العاملة في الدولة لعام 2019 ما مجموعه 4594 مليار درهم مقارنة مع ما مجموعه 4425 مليار درهم لعام 2018 بزيادة مقدارها 169 مليون درهم ونسبة زيادة مقدارها 3,8%.

كما بلغت نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل جميع شركات التأمين التكافلي العاملة في الدولة لعام 2019 إلى إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل شركات التأمين التقليدي الوطنية 15,8% فيما بلغت نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل جميع شركات التأمين التكافلي العاملة في الدولة لعام 2019 إلى إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل كافة شركات التأمين العاملة في القطاع ما نسبته 10,4% (هيئة التأمين، 2019، صفحة 37).

ووصل حجم الأموال المستثمرة في القطاع لعام 2018 ما مجموعه 63,6 مليار درهم مقارنة بما قيمته 60,7 مليار درهم سنة 2017 وبزيادة قيمتها 2,9 مليار درهم، وارتفع إجمالي حصة التأمين التكافلي إلى نحو 9% من إجمالي قطاع التأمين كله بالدولة مقارنة مع 5 - 6% في السنوات الماضية (عادل ، 2019).

وارتفعت أقساط التكافل 5.8% إلى 3.7 مليار درهم في سنة 2018 مقارنة بنحو 3.5 مليار درهم في سنة 2017، لتصل حصة شركات التأمين التكافلي من قطاع التأمين في الدولة إلى نحو 17 %، وفقاً لتقرير "ميلمان" الاستشارية العالمية المختصة بشؤون التأمين (ابراهيم، 2019).

ويوضح الجدول التالي إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين الإماراتية 2019: حصة شركات التأمين التقليدي و حصة شركات التأمين التكافلي:

الجدول رقم (01): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين الإماراتية 2019: حصة شركات التأمين التقليدي و حصة شركات التأمين التكافلي

الوحدة (بالألف درهم)

النسبة	المبلغ	
84%	24443466	حصة شركات التأمين التقليدي الوطنية
16%	4594521	حصة شركات التأمين التكافلي

المصدر: الهيئة العامة، التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة 2019، ص 38.

من الجدول أعلاه يلاحظ سيطرة شركات التأمين الوطنية التقليدية الوطنية على سوق التأمين الإماراتي مقارنة بشركات التأمين التكافلي حيث بلغت حصة الاقساط المكتتبة فيها خلال سنة 2019 ما قيمته 24443466 ألف درهم (بنسبة 84%) مقارنة بـ 4594521 ألف درهم (ما نسبته 16%) لشركات التأمين التكافلي.

الجدول رقم (02): حجم الأقساط المكتتبة لشركات التأمين التكافلي الإماراتية وحصتها من تلك الأقساط خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: (آلاف درهم، %)

البيان	تأمين الممتلكات والمسؤوليات		التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال		إجمالي الأقساط	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2015	2433082	12%	983344	50,3%	3416426	15,3%
2016	2850481	12,6%	896987	40,7%	3747467	15,1%
2017	3149751	12,2%	1106230	46,6%	4255981	15,1%
2018	2783049	11,3%	1642577	54,9%	4425626	16%
2019	2897561	11,1%	1696960	55,6%	4594521	15,8%

المصدر: الهيئة العامة، التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة 2019، ص 46.

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

بالنسبة لتأمين الممتلكات و المسؤوليات: يلاحظ ارتفاع في حجم الاقساط المكتتبة لشركات التأمين التكافلي الإماراتية من 2015 (2433082 ألف درهم) حتى 2017 (3149751 ألف درهم) لكن شهدت بعد ذلك تراجعاً خلال سنة 2018 (3149751 ألف درهم) لتتزايد بعد ذلك سنة 2019 (2897561 ألف درهم). بالنسبة للتأمين على الأشخاص وتكوين الأموال: يلاحظ انخفاض حجم الأقساط المكتتبة سنة 2016 (896987 ألف درهم) لكن ما عدا ذلك فهذا الحجم في ازدياد مستمر انطلاقاً من سنة 2017 (1106230 ألف درهم) وإذا ركزنا على النسبة فشركات التأمين التكافلي الإماراتية تسيطر على السوق من حيث هذا النوع من التأمين . بالنسبة لإجمالي الأقساط: يلاحظ أن إجمالي أقساط قد انخفض سنة 2016 (3747467 ألف درهم بعد أن كان 3416426 سنة 2015 بانخفاض نسبته 0,2%) وذلك بسبب انخفاض حجم أقساط التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، ما عدا ذلك فإن إجمالي الأقساط في ازدياد مستمر انطلاقاً من سنة 2017. و تستحوذ شركتا تأمين تكافلي على 45 في المئة من أقساط التأمين التكافلي في الدولة بالنسبة للشركات المحلية المدرجة في سوق دبي وأبوظبي، إذ وصلت قيمة الأقساط المكتتبة لكل من الشركة الإسلامية العربية للتأمين "سلامة". وتكافل الإمارات "تكافل" إلى 1.66 مليار درهم بواقع 1.063 مليار درهم للأولى، و 599 مليوناً للثانية، وفقاً لتقرير وكالة التصنيف الدولية "أيه أم بيست". ووفقاً لتصنيف الوكالة، احتلت "أبوظبي الوطنية للتكافل" صدارة قائمة شركات التكافل العالمية، إذ حصلت على A-، الأعلى عالمياً لشركة تكافل (ابراهيم، 2019).

3.4. التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة:

تواجه صناعة التأمين التكافلي في الإمارات العديد من التحديات وهي تقريبا نفس التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في العالم و يمكن ذكر البعض منها:

✓ صعوبة تسعير المخاطر، مخاطر الإنتقاء العكسي نتيجة عدم تماثل المعلومات، الحاجة لإطار عام للحكومة وإدارة المخاطر؛

✓ ظروف جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من ضغوط على قطاع التأمين عموماً، و التأمين التكافلي خصوصاً لمواجهة المطالب المتزايدة نتيجة الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها قطاع الأعمال، انخفاض العائد، ضيق أدوات الإستثمار المتاحة والتي يجب أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر و الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية:

تضمن مشروع قانون المالية 2020 اقتراح يسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي، إستجابة لطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة مثل هذا النشاط و دعم البنوك لتطوير منتجات مصرفية بديلة. و إستند معدو المشروع على المادة 93 التي تتم أحكام الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي سنة 1995 المتعلق بالتأمينات، بموجب المادة 203 مكرر، التي تشير الى أنه يمكن لشركات التأمين إجراء كذلك معاملات تأمين على شكل تكافل. و حسب معدو المشروع فإن اقتراح الإجراء يهدف إلى إدخال التأمين التكافلي في نظام التأمين الجزائري من

خلال إعطاء هذا الشكل من التأمين أساسا قانونيا لم يكن موجودا، كما يهدف إلى السماح لشركات التأمين بممارسة نشاط التأمين الذي يستجيب لقواعد الشريعة.

هدف المقترح إلى تعزيز تطوير سوق التأمين الجزائري من خلال استخدام نماذج أخرى للتأمين و استقطاب شريحة واسعة من المكتتبين .

في سنة 2021 تم تحديد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي عبر مرسوم تنفيذي صدر بالعدد 14 للجريدة الرسمية. يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021 و المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، وقد تم إمضاؤه من طرف الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد (الشروق أونلاين، 2021).

حسب ما جاء في الجريدة الرسمية فإن التأمين التكافلي يمارس من طرف شركات التأمين المؤسسة حسب كفتيتن هما:

✓ شركات تأمين تمارس حصريا، عمليات التأمين التكافلي؛

✓ تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي.

كذلك هناك شكلان للنظام هما:

✓ التأمين التكافلي العائلي: يوافق التأمين التكافلي العائلي التأمين على الأشخاص؛

✓ التأمين التكافلي العام: يوافق التأمين التكافلي العام التأمين على الأضرار (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة 07).

حسب المرسوم فإن الشركات التي تمارس التأمين التكافلي ملزمة على إنشاء لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف الشرعي" تسند إليها مهمة مراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة، وإبداء الرأي وإصدار القرارات بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. كذلك فإن قرارات لجنة الإشراف تكون ملزمة للشركة.

تتكون لجنة الإشراف الشرعي من ثلاثة أعضاء على الأقل، تعينهم الجمعية العامة للشركة التي تمارس التأمين التكافلي بإقتراح من مجلس الإدارة. تختار لجنة الإشراف الشرعي من بين أعضائها رئيسا لها (مزياي، 2021).

و سجل سوق التأمين إلى نهاية سنة 2018 نحو 142.6 مليار دينار أي في حدود 1.18 مليار دولار، مقابل 139.5 مليار دينار إلى نهاية 2017 بنسبة نمو بلغت 2.2 بالمائة حسب تقديرات المجلس الوطني للتأمينات (إيكو ألجيرا). بالنسبة للتأمين التكافلي في الجزائر فتوجد فقط شركة واحدة تزاوّل هذا النوع من التأمين وهي شركة "السلامة للتأمينات الجزائر". والتي سنحاول تسليط الضوء عليها لاحقا.

1.4 دوافع اعتماد التأمين التكافلي في الجزائر: هناك جملة من الدوافع التي أدت إلى اعتماد التأمين التكافلي في الجزائر وهي:

✓ وجود فئة كبيرة من المجتمع تنحرج من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع الحاجة إلى التأمين؛

✓ حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطية تأمينية على أساس التأمين الإسلامي؛

✓ يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي وكذلك لحالات الشيخوخة و العلاج و التعليم... إلخ؛

✓ يعد التأمين التكافلي وخاصة الذي يغطي الأخطار الشخصية موردا لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادي على المدى الطويل (بدوي، جوادي، 2021، صفحة 22).

2.4. شركة "السلامة للتأمينات الجزائرية":

قبل الحديث عن شركة "السلامة للتأمينات الجزائرية" لا بد من الحديث أولا عن شركة "سلامة".

1.2.4. شركة "سلامة":

تعتبر شركة "سلامة" إحدى الشركات الرائدة في مجال التأمين التكافلي، تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1979 وتم إعتمادها كشركة مساهمة عامة من طرف شركة "إياك" في السعودية سنة 2006، وهي مدرجة في سوق دبي المالي (هرموش و مقيم، 2019، صفحة 72)، مقرها في البحرين، وتتواجد في عدة بلدان، الجزائر، السعودية، ماليزيا، الإمارات، الأردن، مصر، السينغال والبحرين (الحوار).

أ. المنتجات العامة للشركة:

التأمين على السيارات، التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة، التأمين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات، تأمين الحوادث الشخصية: حال الوفاة، أو العجز الدائم أو الجزئي الناتج عن حادث، تأمين تعويضات العمال: حالة الوفاة، الضرر الجسماني الناتج عن حادث تعرض له العامل أثناء العمل، تأمين حوادث السفر والعلاج، والتأمين في المستشفيات، تأمين المسؤولية العامة، التلف والضرر الناتج عن إهمال و تقصير أداء الأعمال، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

ب. صيغ الإستثمار المستخدمة من طرف الشركة:

تستخدم شركة "سلامة" ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها الدولية و إدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي: نموذج الوكالة، نموذج المضاربة و النموذج المختلط، وهذا الأخير هو الأكثر ممارسة في الشركة (بن الزاوي و بن عمارة، 2020، صفحة 196).

2.2.4. التعريف بشركة سلامة للتأمين الجزائرية:

تنتمي شركة "السلامة للتأمينات الجزائرية" لشركة "سلامة" وشركة "سلامة للتأمينات" هي شركة تكافلية، جاءت سنة 2000 تحت تسمية "البركة والأمان" كونها كانت آنذاك فرعا من فروع البركة، كما تم استحداثها لمرافقة بنك "البركة" في تطوير رقم الأعمال والتمويل الإسلامي لمشاريع الاقتصاد الوطني، بعدها وفي سنة 2006، باعت "مجموعة البركة"، كل نشاطات التأمين لمجموعة "السلامة للتأمينات الجزائرية" وقد تم إعتمادها شركة "سلامة" بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، وتعتبر الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي (بن الزاوي و بن عمارة، 2020، صفحة 195). لدى الشركة 268 وكالة تترأسها 7 مديريات جهوية متوزعة على 46 ولاية عدا أدرار وتمنراست. وانطلقت الشركة في بادئ الأمر في التأمين على مخاطر الخواص والمساكن والسيارات.

توفر "سلامة للتأمينات" لزبائنها التأمينات التالية: الممتلكات والأشخاص والسيارات والشركات ومصالحهم عندما يتوقف إنتاجهم والنقل البري والبحري، والمخاطر الفلاحية من حيوانات وأشجار حبوب (الحوار).
في سنة 2011، حققت الشركة تطورات ملحوظة وافتكت المرتبة الرابعة ضمن الشركات الخاصة في السوق، وانطلاقاً من هذا النجاح شرعت الشركة في تقوية طاقاتها البشرية لتحقيق سنة 2012 نجاحاً آخر وتحتل المرتبة الثانية، وهي المرتبة التي لا زالت الشركة محتفظة بها في السوق، حيث تحتل الشركة المرتبة الثانية في ترتيب شركات التأمين الخاصة برقم أعمال فاق 5 ملايين دينار في حدود 31 ديسمبر من سنة 2018.

حققت الشركة ارتفاعاً قوياً في رقم الأعمال على كل مستوى التأمين على الخواص والشركات. إذ تمكنت الشركة من رفع رقم أعمالها سنة 2012، وقفز بنسبة أكثر من 6% وأحياناً إلى 22%، حتى أن نسبة ارتفاع رقم الأعمال تجاوزت نسبة، رقم أعمال السوق الذي لم يتجاوز الـ 1%، كما سجلت الشركة ارتفاعاً في رقم أعمالها سنة 2018 وصل إلى 8% فيما لم يتجاوز على مستوى السوق الـ 2%. كما تحتل الشركة المرتبة السابعة على مستوى السوق الجزائرية .
لا تؤمن شركة "السلامة للتأمينات الجزائر"، المشاريع التي تحوم حولها الشبهات ولا النشاطات الاقتصادية والتجارية المحرمة والمخالفة للشرع.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة نظراً لاحتفائها تربطها علاقة جيدة مع عملاء الاقتصاديين ووطنياً ودولياً بحيث تم تحقيق رقم أعمال لا يستهان به في مجال البرامج العالمية والذي يخصص تأمين الشركات الأجنبية التي تنشط وتؤدي مشاريع في الجزائر. وقد اختاروا "سلامة للتأمينات"، لنوعية الخدمات التي تقدمها، على غرار الالتزام بوقت دفع التعويضات ، وأي عدم إلتزام ينجر عنه تقدم الزبون بشكوى للمؤسسة الأم.

تتمثل استثمارات شركة "السلامة للتأمينات" في مبان عقارية على غرار فيلا في حيدرة، "بولدينغ" في الأبيار، ومديريات على مستوى القبة والخروبة، ومقرات ملك للشركة في كل من وهران وباتنة.
كذلك خاضت الشركة مشاريع استثمارية تشاركية مع كل من "يوفار استسنوس الجيري" والمكتب الموحد الجزائري، المتكفل بتسيير ملفات حوادث جزائريين المتنقلين بين الجزائر وتونس. إضافة إلى الاستثمار في بنوك إسلامية، على غرار "بركة"، "السلام" و"فرع ب أجي بي".

كما تربط الشركة اتفاقية مع بنك "السلام" التي بموجبها، تسمح لزبائنها الباحثين عن التأمين التكافلي المطبق للشريعة الإسلامية التعامل مع "السلامة للتأمينات".

بالنسبة للرقابة، هناك رقابة ميدانية للمديريات حول مدى احترامها للقانون والإجراءات، كما أن المديرية تقوم بالتحقيق وتعد التقرير للوقوف على المشاكل الكبرى. إضافة للمراقب الشرعي، وهو مفتي الجمهورية التونسية الشيخ "بطيخ" خلفاً لـ "مأمون القاسمي" الذي انسحب لدواع صحية. يقوم المراقب الشرعي بإعداد تقاريره ويرفعها للجمعية العامة، وفي حال سجل مؤاخذات تتدخل الشركة الأم (الحوار).

3.4. العراقيل التي تواجه التأمين التكافلي في الجزائر: يمكن ذكر البعض منها:

- ✓ في الجزائر هناك قانون عام يكفل الواجبات والحقوق لشركات التأمين، لكن لا يوجد قانون خاص بالتأمين التكافلي وهذا ما يعيق عمل شركات التأمين التكافلي ويقف حجر عثرة أمام تطوير هذا النوع من التأمين. كذلك فإن المرسوم التنفيذي رقم 13/09 لا يوضح بشكل جيد مبادئ التأمين التكافلي كما لا يوضح سبل الانتقال من التأمين التجاري إلى التأمين التكافلي. إن صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 يمكن أن يسهم مستقبلا في حل الاشكال سابق الذكر؛
- ✓ تحتكر شركة سلامة للتأمينات سوق التأمين التكافلي في الجزائر حيث لا توجد شركات تأمين تكافلية أخرى، لكنها في نفس الوقت تتعرض إلى منافسة شديدة من طرف شركات التأمين التقليدية. كذلك فإن صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 يمكن أن يسهم مستقبلا في حل إنشاء شركات تأمين تكافلي كما يمكن أن يسهم في فتح نوافذ على مستوى شركات التأمين التقليدية؛
- ✓ لا تهتم "السلامة للتأمينات" بموضوع الإشهار مثلما تفعل بعض الشركات، عدا إشهار واحد يقدم شروحات حول مختلف الخدمات ويعرف معنى التأمين على السيارات والمنازل والحياة وهو إشهار ليس تجاريا بحثا وهذا ما يشكل عائقا في تطوير التأمين التكافلي في الجزائر حيث أن الكثير من الزبائن لا يعرف مصطلح التأمين التكافلي؛
- ✓ غياب الثقافة التأمينية من جهة وثقافة التأمين التكافلي من جهة أخرى، فالمواطن الجزائري يخضع للتأمين الإجباري فقط؛
- ✓ مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية، خاصة في ظل نقص الموارد البشرية المؤهلة والتي تجمع بين الجانب الشرعي و الفني المتعلق بصناعة التكافل؛
- ✓ عدم وجود شركات التأمين التكافلي بالعدد المناسب وهو حال شركات إعادة التأمين التكافلي ولعل صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 يمكن أن يسهم مستقبلا في حل الاشكال؛
- ✓ قلة آليات استثمار أموال التأمين التكافلي.

4.4. الدروس المستفادة من تجربة التأمين التكافلي الإماراتية بالنسبة للجزائر:

- من بين الدروس المستخلصة من تجربة التأمين التكافلي الإماراتية ما يلي:
- ✓ يلاحظ وجود 12 شركة تأمين تكافلي في الإمارات تتنافس فيما بينها على تقديم خدمات و منتجات تتناسب مع زبائنها من جهة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة ثانية (رغم سيطرة شركات التأمين التقليدية)، أما في الجزائر فهناك شركة تأمين تكافلي واحدة تحتكر السوق؛
- ✓ لعبت هيئة التأمين الإماراتية دورا بارزا في تطوير صناعة التأمين التكافلي في الدولة فمثلا نجدها قد أصدرت التعليمات المالية المنظمة للأنشطة المالية والفنية و الإستثمارية و المحاسبية لشركات التأمين التكافلي، كما قامت بعقد العديد من الندوات مع المسؤولين عن شركات التأمين التكافلي لشرح نظام التأمين التكافلي و آليات تطبيقه وهو ما نجده غائب في الجزائر؛

✓ عملت الإمارات على نشر ثقافة التأمين التكافلي داخل المجتمع الإماراتي كما عملت شركات التأمين التكافلي على تدريب مواردها البشرية؛

✓ فرض على شركات التأمين التكافلي الإماراتية على مراعاة العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها، كما فرض عليها استحداث وظيفة المراقب الشرعي إلى جانب لجان الرقابة الشرعية وهو ليس موجود في شركة "سلامة للتأمين الجزائر" حيث تضطر الأخيرة للتعامل مع مفتي الجمهورية التونسية الشيخ "بطيخ".

5. الخاتمة:

إن قطاع التأمين التكافلي لديه فرصا و إمكانات هائلة لتوسيع دوره في صناعة التمويل الإسلامي، كما أن النظام البيئي للتأمين التكافلي مثله مثل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى يشهد تحولا كبيرا بسبب التركيز على الابتكار نتيجة الثورة الصناعية الرابعة.

لعبت هيئة التأمين الإماراتية دورا بارزا في إنجاح التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة وقد استطاعت اصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمله، كما أن التنافس بين شركات التأمين التكافلي و البالغ عددها 12 شركة سمح بتقديم خدمات متنوعة للزبون .

تبقى تجربة الجزائر حديثة نسبيا لازالت تفتقر للقوانين والتشريعات المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي والتي على الدولة الجزائرية تشجيع القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي على فتح شركات تأمين تكافلي فيها . يمكن للدول الإسلامية ومن بينها الجزائر و الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من تجارب بعضها البعض قصد تذليل العراقيل والتحديات التي تواجه تطوير القطاع .

1.5. اختبار الفرضيات: إشمملت الدراسة على جملة من الفرضيات كان نتائجها في ما يلي:

✓ إن آلية عمل التأمين التكافلي بسيطة وهو ما ينفي الفرضية التي مفادها أن آلية عمل التأمين التكافلي معقدة، فالمشتركون يضعون أقساطهم في صندوق التكافل على أساس الهبة و تدفع الاشتراكات على أساس التملك للصندوق الذي يملك شخصية اعتبارية مستقلة تمكنه من تملك الأموال و استثمارها حسب اللوائح المنظمة لذلك، كما تقوم شركة التكافل بإدارة الصندوق و يوكل لها استثمار قسط من أمواله؛

✓ لم تستطع شركات التأمين التكافلي السيطرة على سوق التأمينات في الإمارات وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية، فمن خلال الإحصائيات المقدمة في هذه الدراسة يلاحظ مثلا أن من بين 62 شركة تأمين عاملة في الدولة هناك فقط 12 شركة تأمين تكافلي؛

✓ إن أسباب عدم نجاح التأمين التكافلي في الجزائر يرجع للعديد من الأسباب من بينها: إحتكار شركة سلامة للتأمينات سوق التأمين التكافلي في الجزائر حيث لا توجد شركات تأمين تكافلية أخرى، مع تعرضها لمنافسة شديدة من شركات التأمين التقليدية، غياب قوانين تحكم وتنظم سوق التأمين التكافلي ناهيك عن غياب ثقافة التأمين التكافلي بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى أسباب أخرى تم تناولها سابقا.

2.5. نتائج الدراسة: أهمها ما يلي:

✓ تكمن أهمية التأمين التكافلي الأساسية في أن له أثر إيجابي لحماية وسائل الإنتاج وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تحديد الأصل أو إصلاحه وصيانتة. تسمح التغطية التأمينية باستمرار العمليات الصناعية والإنتاجية. لكن أيضا للتأمين التكافلي جملة أخرى من الأهمية وقد تم تناولها سابقا؛

✓ يرجع نجاح التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة أساسا لدور هيئة التأمين التي عملت العمل على تعزيز دوره الحيوي في ضمان الأشخاص و الممتلكات و المسؤوليات جنبا إلى جنب مع قطاع التأمين التقليدي. كما تحرص هيئة التأمين أيضا على أن تقوم كل من شركات التأمين وشركات التأمين التكافلي بالعمل على تنويع منتجاتها في كافة فروع التأمين واستحداث التغطيات التأمينية بشكل مستمر بما يتناسب وحاجات العملاء. يلاحظ أيضا قلة شركات التأمين التكافلي في الإمارات والتي لازالت عرضة لمنافسة شديدة من قبل شركات التأمين التقليدية؛

✓ إن وجود شركة تأمين تكافلي واحدة في سوق التأمينات الجزائرية جعلها تحتكر السوق مما أثر سلبا على نوعية الخدمات التي تقدمها تلك الشركة لمختلف الزبائن الذين يرغبون في تبني مفهوم التأمين التكافلي.

3.5. التوصيات: أهمها ما يلي:

✓ إن تعاون الدول الإسلامية فيما بينها سيسمح بإيجاد منتجات أكثر تطورا تتوافق مع ما جاء به ديننا الحنيف كما سيمكنها ذلك من خلق القوانين و التشريعات المناسبة التي تنظم وتطور القطاع؛

✓ إن عمل الجهات الرقابية والإشرافية سيسمح بدعم قطاع التأمين التكافلي على مختلف الأصعدة كما فعلت هيئة التأمين الإماراتية ولازالت تفعل؛

✓ العمل على نشر الوعي بالتأمين التكافلي؛

✓ إن تبني شركات التأمين التكافلي إستراتيجية تسويقية واضحة المعالم سيمكنها من الترويج لصناعتها بين شرائح المجتمع في مختلف الأسواق؛

✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التأمين التكافلي ووضع القوانين والتشريعات المنظمة لذلك؛

✓ العمل على مواجهة التحديات وخلق البيئة المناسبة لعمل شركات التأمين التكافلي، و التعرف على أهم التحديات القانونية والفنية التي تواجه القطاع قصد توفير بيئة عمل سليمة.

6. قائمة المراجع:

- المقالات في المجالات العلمية:

1. إشراق بن الزاوي، و نوال بن عمارة، (2020): متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي-دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة 2013-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 07(01).
2. إيمان هرموش، و صبري مقيم، (2019)، واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 03(02).
3. إلياس بدوي و جوادي سميرة، (2021)، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي-دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 10(01).

– الأوراق البحثية في المؤتمرات:

1. بلال شيخي، مهاوات لعبيدي، و سامية فقير، (2017). واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر. الملتقى الدولي حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية. عمان-الأردن.
2. دليلة حضري، و جميلة بغداوي، (2012)، صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق و التحديات. ملتقى الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير-تجارب الدول-. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف : الجزائر.
3. نوال بونشادة، (2011)، العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق. ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية. جامعة فرحات عباس سطيف.
4. فضيلة معمر قوادري، و خديجة الحاج نعاس، (2012)، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية و الممارسات العملية في الوطن العربي ، ملتقى دولي حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-. الشلف:الجزائر.

– التقارير:

1. هيئة التأمين، (2019)، التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– مواقع الانترنت:

1. الجريدة الرسمية. (2021). تاريخ الاسترداد 02 /05/ 2021، من: https://www.mf.gov.dz/images/pdf/Takaful_arabe.pdf
2. الشروق أونلاين، التأمين التكافلي: صدور مرسوم يحدد شروطه وكيفية ممارسته. تاريخ الاسترداد 01 /05/ 2021، من <https://www.echoroukonline.com:>
3. الاقتصاد الإسلامي، (04 04، 2015)، مؤتمر التأمين الإسلامي في أبو ظبي يدعو إلى تقنين القطاع، تاريخ الاسترداد 17 /04/ 2021، من: <https://www.aliqtisadalislami.net>
4. الحوار، تاريخ الاسترداد 22 /04/ 2021، من: <https://www.elhiwardz.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/151302>
5. إيكو ألجيريا، (بلا تاريخ)، التأمين التكافلي في السوق الجزائري قريب، تاريخ الاسترداد 22 /04/ 2021، من: <http://www.eco-algeria.com/content>
6. تجارة واستثمار، استثمارات قطاع التأمين ترتفع إلى 63,6 مليار درهم نهاية 2018، تاريخ الاسترداد 21 /04/ 2021، من: <https://aliqtisadi.com/1451980-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>
7. جورج ابراهيم، شركتان تستحوذان على 45 بالمئة من سوق التأمين التكافلي في الإمارات ، تاريخ الاسترداد 30 /04/ 2021، من: <https://www.alroeya.com/117-32/2043353>
8. خالد الزبيدي، التأمين التكافلي يوزع المخاطر على المجتمع، تاريخ الاسترداد 21 /04/ 2021، من: <https://www.addustour.com/articles/613753>
9. شهرزاد مزياي، الحكومة تضبط شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي رسميا...تأمين على أساس الشريعة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 02 /05/ 2021، من: <https://nn-algeria.com>

10. عمرو عادل، 3,7 مليارات درهم أقساط التأمين التكافلي في الإمارات ، تاريخ الاسترداد 04 / 04 / 2021 ، من: <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-04-02-1.3526124>
11. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي ، تاريخ الاسترداد 21 / 04 / 2021 ، من: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/files>
12. فاطمة لعلمي، منصورية زعفران ، و يوسف بن شني، أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية-دراسة حالة المملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترداد 25 / 04 / 2021 ، من: <http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/7671/f17.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
13. وكالة أنباء الإمارات، (06 / 07 / 2019)، العين الإخبارية، تاريخ الاسترداد 23 / 04 / 2021، من : <https://al-ain.com/article/uae-insurance-sector-2018>